مُقَدِّمَةٌ

تتعدد الرؤى لبناء الدولة–الأمة، بوصفها عملية تراكمية يتداخل فيها المادي والمعنوي والقانوني والسياسي والخارجي والداخلي، غايتها إيجاد وحدة مجتمعية حول الكيان الذي تقوم عليه، فهنالك من يرى إنها تشير إلى المؤسسات السياسية في النظام السياسي، وآخرون يرون فيها مفهوماً يشير إلى عملية تشكيل الهوية القومية التي تقع على عاتق البنى الثقافية والاقتصادية والسياسية. إلا أن الفاعل الأساسي في عملية بناء الدولة–الأمة هو البناء السياسي الذي يعمل على تحويل العلاقة التفاعلية بين المجتمع والدولة إلى مدخلاً أساسي لبناء نظام سياسي ومن ثم بناء الأمّة بوصفها فاعلاً سياسياً في تماسك الجماعة البشرية، ومن ثم تماسك أسس بناء المؤسسات وعملية اندماج المجتمع مع الدولة على واقع يستوعب مفاهيم التعددية والمواطنة وحقوق المواطن وقبول الآخر والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

في ضوء ذلك تحاول الدراسة المقارنة بين نموذجين لبناء الدولة–الأمة (ماليزيا والعراق)، إذ يوجد تشابه كبير في واقع التعددية المجتمعية في كل من البلدين. ومن هنا كانت إدارة التعددية الاجتماعية هي المعيار الأساسي في تقييم تجربة بناء الدولة–الأمة، فالأمر يتوقف على قدرة النظام السياسي في التعبير الإيجابي عن التعددية واحتوائها، وقدرة النخب والأحزاب السياسية في تحويلها إلى مصدر قوة للدولة، فالتجربة الماليزية كانت تجربة ناجحة على مستوى بلدان العالم الثالث في تحقيق الاندماج أو التكامل بكافه مستوياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومن ثم تقديم نموذج آسيوي ناجح للدولة–الأمة قادراً على احتواء التعددية في نظام سياسي مستقر وقادرا على تحقيق التنمية. إذ نجحت ماليزيا في مواجهة تحدي أساسي وهو (المعضلة الملاوية) والتي تمثلت في الفقر والتهميش للأغلبية الملاوية، وهي نفس المشكلة التي كانت تواجه الأغلبية الشيعية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية في عشرينات القرن الماضي ولغاية تغيير النظام السياسي في 2003. ومن جانب آخر هناك تشابه بين ماليزيا والعراق، من خلال تبني النظام السياسي البرلماني وتطبيق نظام الفدرالية.

إلا أنّ هذا التشابه لا يستمر إلى التفاصيل، إذ هنالك اختلافا في طبيعة القيم الثقافية السائدة، كالقيم الاسيوية، التي ساهمت في شكل فاعل ببناء الدولة–الأمة في ماليزيا، وامتلاك النخب الماليزية لرؤية واضحة لبناء الدولة وإجراء المراجعة والإصلاح المستمر فيها، ووجود اتفاق بشأن المصلحة الوطنية بين الأحزاب والنخب الماليزية، وسيادة السلام الاجتماعي للمجتمع الماليزي، وكذلك ضعف التأثير الإقليمي السلبي على التجربة الماليزية. وجميع ذلك ساهم في نجاح الماليزيين في تجاوز معوقات بناء الدولة–الأمة من خلال نجاحهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والاستثمار في المجالات التعليمية، في حين ما زال العراق في دوامة من الأزمات السياسية التي تعد السبب الرئيس في عدم قدرته على إعادة بناء الدولة. حيث لم يتمكن النظام السياسي، والنخب، والأحزاب السياسية، من تلمس الحلول الواقعية للتعدد القومي والطائفي، حيث يسود الإرهاب والأوضاع غير المستقرة والفساد؛ بسبب طريقة تقاسم السلطة بين الأحزاب السياسية التي تدعي تمثيلها لمكونات اجتماعية، بيد أنها لم تستطيع أن تقدم أي تنمية حقيقة لمكونات الطائفية أو القومية التي تدعي تمثيلها وتتنافس على الحصول أصواتها الانتخابية إذ على الرغم من إجراء انتخابات بشكل دوري ومستمر، إلا أنّ لا توجد لحدّ الآن أحزاب عراقية تصل إلى مرحلة التكوين الصحيح، بل كتل انتخابية، وأهدافها تنتهي بالانتخابات. الأمر الذي لم يستثمر حالة التعدد القومي والديني في العراق في تحقيق السلام الاجتماعي، وما يؤشر في العراق من تناقض واضح بين رؤية النخب العراقية وواقع التنفيذ على الصعيد العملي، حيث الخلافات والاشكالات المتعددة على الحكم والخلاف على موارد الدولة وتوزيعها. بالإضافة إلى توافق الممانعة الإقليمية على تقويض تجربة التحول الديمقراطي في العراق.

مشكلة الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في أن مشروع بناء الدولة–الأمة يقوم على قدرة وإرادة النظام السياسي للدولة والنخب السياسية وأحزابها في إيجاد توافق اجتماعي يمكن أن يحقق تنمية سياسية قادرة على تجاوز أزمات بناء الدولة–الأمة، حيث استطاعت